

## فورين أفيرز: مصر في مرجل غزة



نشرت مجلة فورين أفيرز مقالاً للكاتبة ليزا أندرسون تستعرض التدايعات المحتملة للعدوان الإسرائيلي على غزة على نظام السيسي.

تلقت الكاتبة في مستهل مقالها إلى أنه وفي حين تستعد إسرائيل لغزو بري لقطاع غزة، تحول الكثير من الاهتمام إلى كيفية الرد المصري في الأيام والأسابيع المقبلة. فالحكومة المصرية، بعد كل شيء، كانت طرفاً في الحصار الإسرائيلي المستمر منذ 16 عاماً على غزة، ذلك أنها فرضت ضوابط مشددة على ما يدخل ويخرج من القطاع عبر معبر رفح الحدودي.

ويوفر هذا المعبر الآن طريق الهروب الوحيد للأشخاص الذين يحاولون الفرار من غزة ونقطة الوصول الوحيدة للمساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها لسكان المنطقة المحاصرة البالغ عددهم 2.2 مليون نسمة. وقد سمح اتفاق توسطت فيه الأمم المتحدة لبعض الشاحنات التي تحمل مساعدات إنسانية بالدخول إلى غزة من مصر - وهذا ليس كافياً، نظراً لحجم الأزمة وعدد النازحين. وتنتظر عديد من الشاحنات الأخرى على الجانب المصري، لكن من غير الواضح متى ستوافق إسرائيل على السماح بدخولها. واعتماداً على حجم الهجوم الإسرائيلي، قد يسعى عديد من الفلسطينيين في غزة إلى الخروج من القطاع عبر رفح. ومصر قد لا تفتح المعبر.

فرصة وخطر

وقالت الكاتبة إن الاضطرابات في غزة ليست أمراً سيئاً تماماً لنظام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. وفي كثير من النواحي، ستكون حكومته سعيدة لرؤية إسرائيل تقضي على حماس، وهي المنظمة التي انبثقت من جماعة الإخوان المسلمين - الجماعة الإسلامية التي تعتبر عدو السيسي.

ومع تعثر الاقتصاد المصري، قد يرى السيسي أيضاً فيما يحدث فرصة للضغط من أجل تخفيف الديون والحصول على تنازلات أخرى من الدول الغربية

والمؤسسات الدولية مقابل الموافقة على ممرات المساعدات الإنسانية وتسهيل مغادرة الرعايا الأجانب من غزة.

ولكن بالتفاضي عن تدمير إسرائيل لحركة حماس، فإن السيسي يؤجج المعارضة في الداخل. ويشعر الجمهور المصري بالغضب من القصف الإسرائيلي المستمر على غزة والهجوم البري المحتمل. وكانت الاحتجاجات التي أقرتها الحكومة لدعم الفلسطينيين، في الأسبوع الماضي، بمثابة فرص للتعبير عن المعارضة المكبوتة ضد الحكومة المصرية نفسها، ويمكن أن تفعل ذلك مرة أخرى.

لقد خلط صناع السياسة الأمريكيون منذ فترة طويلة بين النظام والمصالح الوطنية في تعاملاتهم مع دول الشرق الأوسط، لكن الاثنين منفصلان في الواقع. ومثل معظم نظيراتها في جميع أنحاء المنطقة، تعتبر الحكومة المصرية حكومة استبدادية. فهي ليست تمثيلية ولا شعبية في الداخل، وتفضل الاستقرار على المساءلة المحلية.

ومع ذلك، فإن هذا الافتقار إلى المساءلة قد يقوض الآن حكم السيسي، مع تزايد خيبة أمل المصريين الغاضبين من الحكومة التي تعمل على إفقارهم وتفشل في معالجة المحنة الشديدة التي يعانيها جيرانهم.

ظل 2011

وأوضحت الكاتبة أن سياسات الاضطرابات المحتمدة حالياً تدين بالكثير لما أعقب الانتفاضات العربية في عام 2011. في ذلك الوقت، كانت هناك جهود منسقة وناجحة إلى حد كبير للثورة المضادة، بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالأساس، لهزيمة وتدمير القيادة المرتبطين بالثورات الإقليمية.

ورغم أن السخط كان، كما أصر المتظاهرون مراراً حول العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، فإن الأنظمة التي كانت مترددة في الاعتراف بمثل هذه المطالب وضعت المعارضة في إطار سياسات الهوية؛ إذ لجأت الحكومات المحاصرة إلى الولاءات الطائفية وعلاقات القرابة لتعزيز الدعم وتشويه سمعة المعارضة. وفي مصر، تحولت الانتخابات الرئاسية بعد الانتفاضة إلى منافسة بين الجيش وجماعة الإخوان المسلمين.

بحلول ذلك الوقت، كانت جماعة الإخوان المسلمين، التي تأسست في مصر عام 1928 كحركة مناهضة للاستعمار تتنافس مع النفوذ البريطاني، لم تكن قد اكتسبت فقط أتباعاً قويين في مصر بين معارضي حكومات ما بعد الاستقلال العلمانية، ولكن أيضاً نفوذاً قوياً عابراً للحدود الوطنية في جميع أنحاء العالم الإسلامي. وفي كثير من الأحيان، تولدت فروع سياسية جامحة من الجزائر إلى الخليج.

في عام 2012، حققت جماعة الإخوان المسلمين، في شخص زعيمها محمد مرسي، النصر في الانتخابات الرئاسية الوحيدة التنافسية في مصر. وعلى الرغم من أنها مثلت رفضاً ملحوظاً للاستبداد العسكري الذي حكم منذ عام 1952، إلا أن حكومة مرسي أثبتت أنها عديمة الخبرة وغير كفؤة، وبسهل تقويضها من جانب المعارضين في الداخل والخارج، وخاصة في الخليج، حيث لم يكن من الممكن التمييز بين الخوف من الشعبية والشكوك تجاه الحركات السياسية الإسلامية.

وكما لو أنها تريد ترسيخ هذا الارتباط، أثبتت حكومة مرسي، خلال العام القصير الذي قضته في السلطة، أنها راعية وحامية بشكل استثنائي لحماس في غزة. ودعا مرسي إلى رفع الحصار الإسرائيلي، وتوسط في وقف إطلاق النار بعد اندلاع الحرب مع إسرائيل في نوفمبر 2012، وفتح معبر رفح إلى سيناء، وشجع التجارة بين مصر وغزة.

وشددت الكاتبة على أن الإطاحة بمرسي في صيف عام 2013 على يد السيسي، وزير الدفاع آنذاك، والمذبحة اللاحقة لأكثر من 900 من أنصار مرسي الذين كانوا يحتجون على ما اعتبروه انقلاباً غير شرعي، لم تكن مجرد نهاية لحكم الإخوان المسلمين، بل نهاية الحكومة الشعبية الوحيدة المنتخبة في التاريخ المصري.

وقد حظي السيسي بدعم السعودية والإمارات العربية المتحدة في انقلابه، واعتمد على الدعم المالي والعملي من هاتين الحكومتين في توطيد سلطته اللاحقة. وكانت هذه بداية جهد دام عقداً من الزمن، بقيادة الإماراتيين وسرعان ما انضم إليه محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي الشاب والطموح، لتدمير جماعة الإخوان المسلمين وجميع الأحزاب والحركات والقادة السياسيين المرتبطين بالسياسة الإسلامية في جميع أنحاء المنطقة.

وتُرجم هذا المسعى إلى عشرات المليارات من الدولارات لمصر في شكل ودائع البنك المركزي والاستثمارات غير المقيدة في مشاريع ضخمة على الطراز الخليجي مثل العاصمة الإدارية الجديدة، وهي مدينة جديدة تماماً مصممة لنقل العمليات الحكومية من المناطق المزدهمة والمعرضة للاحتجاجات



وسط القاهرة. وبشكل عام، سمح هذا الدعم للسياسي بتأمين حكمه من خلال المحسوبة، لا سيما من قطاعي الجيش والاستخبارات. وشاركت الولايات المتحدة أيضاً في الحملة المناهضة للإسلاميين على مستوى المنطقة، حيث وسعت واشنطن معركتها ضد تنظيم القاعدة لتشمل قتال تنظيم الدولة وفروعه ذات الصلة، بما في ذلك الجماعات الإسلامية المسلحة التي على خلاف مع الحكومة المصرية في سيناء.

## ربعية الأزمة

وتضيف الكاتبة أن حماس تُعد اليوم واحدة من آخر التجسيدات الحية لجماعة الإخوان المسلمين، وتعتبرها حكومة السيسي فرعاً وحليفاً لنظام مرسي الذي أطاحت به قبل عقد من الزمن. وفي نظر السيسي ورعائه في الخليج، فإن تهديد إسرائيل بتدمير حماس لا يمكن إلا أن يكون موضع ترحيب: فإسرائيل ستقدم لهم معروفاً سيكونون ممتنين له بصدق، ولو بشكل سري.

وحتى مع تدفق المتظاهرين إلى الساحات والبياديين في عديد من العواصم العربية، بما في ذلك القاهرة، احتجاجاً على الهجوم الإسرائيلي على غزة، لم تقدم الحكومات العربية سوى ردود صامتة على إعلان إسرائيل الحرب في غزة. وفي 21 أكتوبر، استضافت مصر قمة لمناقشة أعمال العنف الجارية في غزة، مما أتاح الفرصة للقوى الغربية وجيران مصر العرب للتدرب على تصريحات يمكن التنبؤ بها من دون تقديم أي التزام بالعمل.

ووفقاً للكاتبة، يوفر الغزو الإسرائيلي لغزة فرصاً أخرى للسياسي. فمن المؤكد أنه من غير المرجح أن تؤدي الضغوط الأمريكية أو غيرها من الضغوط الدولية على الحكومة المصرية للسماح بسكان غزة الفارين من القصف الإسرائيلي إلى تحقيق نتائج. وهذا في جزء منه مسألة مبدأ. وكما يوضح مثال الأردن ولبنان (كلاهما موطن لأعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين)، فإن اللاجئين الفلسطينيين لا يتمكنون أبداً من العودة إلى ديارهم.

لكن التعنت المصري بشأن اللاجئين الفلسطينيين هو أمر براغماتي أيضاً. فقد أدى اعتماد مصر منذ فترة طويلة على واردات الوقود والغذاء إلى تفاقم ديونها الخارجية، ويرجع ذلك جزئياً إلى الحرب في أوكرانيا ووباء كوفيد-19. وأصبح تأمين المزيد من التمويل الدولي أكثر تكلفة، ولا تزال الإعانات المحلية تستنزف الموارد الحكومية.

وقد أدت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن ذلك إلى عدة جولات من تخفيض قيمة العملة - بتكليف من صندوق النقد الدولي - مع المزيد في المستقبل، وارتفاع التضخم الذي لا يقتصر على الفقراء فحسب، بل الطبقة الوسطى التي شكلت ذات يوم العمود الفقري لدعم حكومة السيسي. كما أدت المشاكل التي تواجهها مصر إلى خيبة أمل المستثمرين الأجانب، بما في ذلك حتى دول الخليج المتساهلة عادة.

وتقول الكاتبة إن احتمال إضافة مئات الآلاف من اللاجئين إلى ملايين المصريين الفقراء بالفعل هو أكثر مما يمكن أن تتحمله أي حكومة مصرية. علاوة على ذلك، من المرجح أن يهرب عديد من مقاتلي حماس إلى مصر من خلال أي نزوح جماعي من هذا القبيل، مما يخلق صراعاً آخر للسلطات. وتعج السجون المصرية بالفعل بالإسلاميين المحليين. وهناك ما يقدر بنحو 40 ألف سجين سياسي في مصر وليس هناك مجال كبير للمزيد.

ومع ذلك، ستحاول حكومة السيسي تحويل هذه الأزمة لصالحها وانتزاع أكبر قدر ممكن من المساعدات الخارجية من الاضطرابات. وعلى الرغم من أنها لن تسمح بدخول اللاجئين من غزة، إلا أنها سوف تفي بوعودها بتقديم أنواع مختلفة من التنازلات الإنسانية، مثل فتح ممرات المساعدات إلى غزة، والصققات الخاصة، مثل السماح بإجلاء الرعايا الأجانب. وسيكون تخفيف عبء الديون على رأس قائمة السيسي، ويمكن للولايات المتحدة أن تتوقع من الرئيس المصري طرح مطالب جوهرية على الطاولة.

وخضعت تعاملات الولايات المتحدة مع مصر لتدقيق خاص منذ ظهور مزاعم في سبتمبر بأن السيناتور روبرت مينينديز، وهو ديمقراطي من ولاية نيوجيرسي ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، قبل رشاً من مسؤولين مصريين لتأمين مساعدات خارجية للبلاد.

لكن من أجل كسب التعاون الآن، سيطالب السيسي باستمرار تدفق المساعدات. وسوف يصر على أن تساعد الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وآخرون في تقديم المساعدات الإنسانية لسكان غزة. وستطلب مصر من صندوق النقد الدولي قرضاً ميسراً آخر وتحث الجامعة العربية على تسهيل المزيد من الاستثمار في تطوير البنية التحتية في البلاد.

وقالت الكاتبة إن ما يمكن أن نطلق عليه ربعية الأزمة أبقى الكثير من الأنظمة في السلطة في الشرق الأوسط لفترة طويلة؛ لقد دأبت عديد من الحكومات على الاستعداد لتقديم كل ما تتطلبه هذه اللحظة - الاستعدادات في زمن الحرب، والمبادرات الدبلوماسية، واستضافة اللاجئين، وبطبيعة الحال، التعاون الاستخباراتي - في مقابل تأمين تخفيف الديون والإذعان الغربي للقمع الداخلي.

وهذه لحظة أخرى سيحاول فيها النظام في مصر، وربما الأنظمة في الأردن ولبنان، وربما حتى سوريا، انتزاع الاعتراف والدعم من الإدارة الأمريكية بفترة اهتمام قصيرة، والكثير من أولويات السياسة الخارجية الأخرى، و رغبة يائسة في التخلص من المشاكل الدائمة التي يفرضها الشرق الأوسط.

#### الغضب والاستياء

وبقدر ما تختار الولايات المتحدة والأوروبيون دعم هذه الأنظمة، فإنهم يضعون أنفسهم بشكل مباشر إلى جانب الأنظمة الاستبدادية التي تثير استياء مواطنيها. لقد أمضت القوى الغربية العقد الماضي في التواصل إلى تسوية هادئة مع عدد كبير من الأنظمة الاستبدادية العربية، بما في ذلك مصر.

يتصاعد السخط الشعبي في مصر. وقد لا تحظى حماس بقبول المصريين وكذلك أغلب العرب. ولكن في مطالباتها المذهلة باهتمام العالم في مواجهة القمع الإسرائيلي والإهمال العالمي، تستحضر الجماعة المسلحة أيضاً الانتفاضات الشعبية التي اندلعت عام 2011.

وكذلك وضعت اتفاقات إبراهيم إسرائيل بقوة في معسكر الحكام العرب المستبدين المناهضين لجماعة الإخوان المسلمين، وأدى ذلك إلى تقادم وجهة النظر الشعبية في جميع أنحاء العالم العربي بأن حكوماتهم تهتم بالفرص التجارية المربحة والمراقبة عالية التقنية والعقود الأمنية أكثر من اهتمامها برفاهية شعوبهم. كونهم ويقف النظام المصري إلى جانب هؤلاء المستبدين، ومثلهم جميعاً، سوف يرحب بتدمير إسرائيل لحماس.

ومع ذلك، يرى الشعب المصري ظروفه الخاصة بشكل مختلف تماماً: مثل سكان غزة، فهم محاصرون بالفساد والإهمال في دوامة لا نهاية لها من الفقر والقهر، وتبدو مطالب العيش والحرية والعدالة الاجتماعية بعيدة المنال.

وهذا النوع من اليأس لا يولد إلا المرارة والغضب. وقد تكون حكومة السيسي قادرة على صرف واحتواء الاحتجاجات ضد سياساتها، ولكن فقط بمزيد من القمع، إذ ليس من الصعب